الأنوار
السبت 22-05-2021 العدد 16101

ندوة «مكافحة الفساد: ما الذي يمنع تطبيق القوانين؟»

ضمن إطار العمل على تحقيق الحكم الرشيد، تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد في القطاع العام والخاص، نظّم «مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد» في جامعة القديس يوسف بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS)، ندوة حوارية افتراضية تحت عنوان «مكافحة الفساد: ما الذي يمنع تطبيق القوانين»، في حرم كلية العلوم الاجتماعية في شارع هوفلان.

البداية كانت مع كلمة ترحيبية لمدير «مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد» البروفيسور باسكال مونان الذي اشار الى أن الجميع يعلم حجم الفساد في لبنان ولكن هل الارادة السياسية بمكافحة الفساد وسلوك درب الإصلاح موجودة لدى اهل السلطة وأهل السياسة؟»، واعتبر د. مونان أن الدولة ومؤسساتها اليوم في حالٍ من التفكّك والانحلال، والمؤسسات التي انشأها الرئيس فؤاد شهاب تعاني، ومشوار إعادة الروح الى الدولة يبدأ بمكافحة الفساد.

وزير العدل السابق إبراهيم نجار اعتبر أنه «لا يوجد «مكافحة فساد» في حال لا يوجد دولة قانون، ودولة القانون تعني انه يجب احترام القانون من جباية الضرائب وخلق قوة مسلحة وإدارة صحيحة وتطبيق القوانين بالشكل المطلوب، مؤكداً أن «مكافحة الفساد ليست فقط بالشعارات والخطابات».

المشاركون في الندوة

وتابع وزير العدل السابق: «يجب ان تكون الدولة قوية وقادرة وعادلة، يعني انه بحسب القانون يجب على الدولة ان تجبي الضرائب ومن خلالها يتم تأمين المرفق العام، ما ينتج عنه قوى مسلحة وقوى امن تحمي البلاد، عندما يكون هناك «ذهنية مسؤول» يصبح لدينا دولة».

وعرض نجار تجربته خلال توليه وزارة العدل مشيراً الى انه حاول تطبيق القانون وهو لم يرد على أي مرجعية سياسية ولكن في كل خطوة قرر القيام بها، واجهه ضغط سياسي كبير.

بدوره اشار النائب المستقيل نعمة فرام الى أنه ترشح الى النيابة بهدف تغيير الواقع الذي وصلنا اليه اليوم، مؤكداً أنه لم يتفاجأ يوماً بالواقع الحاصل، وأضاف: «لدينا سنة للقتال على بقاء لبنان، والرؤية واضحة من خلال إعادة بناء الدولة على الإنتاجية والفعالية انطلاقاً من فن بناء المؤسسات»، كاشفا عن انه بصدد تشكيل جبهة سياسية عابرة للطوائف والمناطق لخوض الانتخابات النيابية المقبلة واحداث التغيير الكبير.

وعن كلفة الفساد أشار فرام الى انه علينا جمع كل الأموال التي دخلت الى لبنان منذ العام ١٩٩١ وطرحها على ما تبقى منها اليوم.

رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية اعتبر أنه «في لبنان لدينا افضل القوانين، ولكن تطبيقها لم يكن صحيحا ولم يحترم هذا التطبيق»، وأضاف: «الإدارة اللبنانية تعمل تحت اشراف أجهزة رقابية هُمشت وهُمش عملها بعدم تطويرها منذ ثلاثين عام، الملاك موجود من العام ١٩٥٩ تبقى منه اليوم ٣٠٪ منه فقط لمراقبة الإدارة العامة وهذا امر مستحيل تطبيقه بالطريقة المناسبة».

وشرح كل من احمد العاصي والمحامية كارين طعمة عن مشروع مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في لبنان بمشروع ممول من الاتحاد الأوروبي وExpertise France، والأنشطة التي تناولتها الحملة التي تهدف للوصول الى اكبر شريحة ممكنة من المواطنين وتعزيز ثقافة مكافحة الفساد.